

دور السياسة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر  
(دراسة حالة العراق)

The role of investment policy in attracting foreign direct  
investment (Iraq case study)

بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة  
دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق  
للمدة (2004-2020)

أ.د نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي  
جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

أ.م باسمه كزار حسن  
جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي  
قسم الدراسات الاقتصادية

[bsmab2017@gmail.com](mailto:bsmab2017@gmail.com)

المستخلص :

يحاول البحث دراسة أثر السياسة الاستثمارية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق لمدة 17 عامًا ، لذلك تطلب منا معالجة التعاريف المختلفة للسياسة الاستثمارية. والاستثمار الأجنبي المباشر ، والمؤشرات ، والأدوات المستخدمة في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ثم تناول التحليل الوصفي لأثر بعض وأهم هذه المتغيرات في تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ، يلعب الجانب التطبيقي الذي اعتمد على النموذج القياسي إذ شمل السياسة الاستثمارية المتمثلة: في (معدل نمو الصادرات)، و (حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية )، و (نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي)، و (معدل النمو %) ، واستندت الدراسة إلى فرضية مفادها ، بالرغم من أهمية السياسة الاستثمارية في العراق إلا أنها غير محفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمستوى المرغوب . الكلمات المفتاحية: السياسة الاستثمارية ، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو الصادرات، حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية، نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

## المقدمة:

تعد الدراسات التي تتناول السياسة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات المهمة للغاية بالنسبة لمتخذي القرار الاقتصادي، ونظراً للمكانة المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد شغل مكانة متميزة في سلم اهتمامات العراق وتحديداً منذ عام 2004 بعد التغيير السياسي في العراق، ونال موضوع الاستثمار على العديد من أشكال الدعم والمساعدات المادية. واتضح دور الدولة من خلال إصدار سلسلة من التشريعات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر منها القانون رقم 13 لسنة 2006 الذي أسهم في تشجيع الاستثمار من خلال تحديد إعفاءات من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات وبعض الضرائب بنسب متفاوتة.

على الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت على مستوى السياسة الاستثمارية في العراق، إلا أنها بقيت متخلفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لا تحصل إلا على قدر ضئيل مما تحصل عليه الدول النامية الأخرى، إذ إن معظم الاستثمارات متوطنة في قطاع النفط، لذا يحقق العراق أجوراً متدنية ويقدم تسهيلات ضريبية جذابة.. إلا أن نصيبه من الاستثمار العالمي كان ضعيفاً مقارنة بالدول الأخرى، مما يشير إلى وجود ضعف في السياسة الاستثمارية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وقد أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بنسب متدنية من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت 1.5 % وهي نسبة هامشية. وضعيفه ومتقلبة، ويعد مؤشراً غير صالح للاقتصاد العراقي، وكل المعطيات تشير إلى أنه إذا ما استقر الوضع الأمني والسياسي فإنه من الممكن أن تصل هذه النسبة إلى مستوى متقدم في السنوات المقبلة.

**أهمية البحث وأسباب اختياره:** قضية السياسة الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر مهمة في العراق، ويمكن إبراز أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

1- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحاضر إحدى أهم وسائل تسريع معدلات النمو الاقتصادي في ظل ما يعانيه العراق من نقص في رأس المال المحلي، والذي يعد نقصه عائقاً أساسياً يمنع العراق من الانطلاق إلى مرحلة النمو الذاتي.

2- كما تتبع أهمية اختيار الموضوع من رغبة العراق في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، لا سيما وأنه يعاني من اختلالات اقتصادية نتيجة تعرضه لصدمات انخفاض أسعار النفط.

3- أن أهمية السياسة الاستثمارية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق تكمن من خلال الدور الذي تؤديه.

لكن السؤال المطروح هو: هل الدور كافٍ لخلق بيئة مشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ هذا السؤال هو ما نحاول الإجابة عنه من خلال دراستنا للسياسة الاستثمارية في العراق ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**مشكلة البحث:** نظراً للأوضاع التي مرت بها السياسة الاستثمارية وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

- ما دور السياسة الاستثمارية وقدرتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق؟  
من أجل تحليل الجوانب المختلفة لهذه المشكلة الرئيسية، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية:
- 1: كيف تحدد العلاقة بين السياسة الاستثمارية وتدفق الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد؟
  - 2: هل حصل العراق على حجم استثمار أجنبي مباشر يتماشى مع السياسة الاستثمارية؟
  - 3: هل حققت السياسة الاستثمارية في العراق الغرض من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

**أهداف البحث:** تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن إبرازها بما يأتي:

- 1- دراسة وتحليل مدى تطور السياسة الاستثمارية في العراق والعوامل المؤثرة فيها خلال سنوات الدراسة.
- 2- إظهار العلاقة بين السياسة الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.
- 3- تحليل دور السياسة الاستثمارية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق
- 4- تقديم بعض المقترحات التي تساعد في جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.

**فرضية البحث:** بناءً على المشكلة الرئيسية المطروحة، يمكن اعتماد الفرضية التالية: على الرغم من أهمية السياسة الاستثمارية في العراق، إلا أنها لا تحفز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى المنشود.

#### **حدود البحث:**

**الحدود الزمنية:** تتمثل المدة الزمنية التي تغطيها الدراسة بالسنوات (2004-2020) وهي المرحلة التي شهدت العديد من التغيرات أهمها: التغيير السياسي وتنظيم الاستثمار في العراق من خلال العديد من التشريعات التي صدرت بعد أحداث 9 نيسان 2003، والمدة التي بدأ خلالها العراق يهتم بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وانتهت الدراسة بعام 2020 كونه آخر عام يمكن الحصول على بياناته.

**الحدود المكانية:** تأخذ الدراسة حدودها المكانية في الاقتصاد العراقي لمدة 17 عاما (2004-2020) بدأت في التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليه، وتم اختيار العراق كدولة نامية ويمثل أهمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط لا سيما مع ما يتمتع به من موارد اقتصادية كبيرة، وقد أبدى العراق اهتمامه بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن فرضت عليه سياسة الباب المغلق بفعل الحصار الاقتصادي عام 1990.

**منهجية البحث:** في محاولة للإجابة عن المشكلة المطروحة واختبار صحة الفرضية، اعتمدنا على الجمع بين الطريقة التحليلية كنهج مناسب لمثل هذه الدراسات والطريقة القياسية. لذلك يتبنى البحث عددًا من مناهج البحث على النحو التالي

1- **المنهج الاستقرائي- التحليلي:** من خلال مراجعة الكتب والدوريات، والرسائل الجامعية في المكتبات المنشورة وغير المنشورة وعلى شبكة الإنترنت، والدوائر ذات العلاقة، من أجل معالجة وشرح التحليل النظري، والانخراط في التعامل مع الأدوات التي تم تناولها في النموذج في المبحث التطبيقي، كما اعتمدت الدراسة في إجرائها على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من مصادرها الرسمية التي يعتد بها في العراق.

2- المنهج القياسي: من خلال إجراء دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة 2004-2020، باستخدام طريقة الانحدار بأشكالها الرياضية المختلفة لاشتقاق النتائج وتفسيرها وفق المنطق الاقتصادي، إذ اعتمدت الدراسة على استخدام أدوات السياسة الاستثمارية التي تعبر عن أداء الاقتصاد العراقي كمتغيرات مستقلة مؤثرة على المتغير المعتمد المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر.

**هيكل البحث:** في ضوء فرضية البحث وتحقيق الأهداف تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، إذ عرض المبحث الأول توطئة نظرية حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الاستثمارية: وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الاستثمارية ، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول مدخلا نظريا للسياسة الاستثمارية ، فيما يتناول المحور الثاني مدخلا نظريا للاستثمار الأجنبي المباشر، والمحور الثالث تناول التحليل النظري للعلاقة بين السياسة الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر. أما المبحث الثاني فقد تضمن تحليلا وصفيا للسياسة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، وخصص المبحث الثالث إلى التحليل القياسي للسياسة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق، وفي نهاية الدراسة تم عرض أهم الاستنتاجات والمقترحات التي تحقق أهداف الدراسة.

### **المبحث الاول : الاطار النظري للسياسة الاستثمارية والاستثمار الاجنبي المباشر**

**أولا " : السياسة الاستثمارية (مدخل نظري):**

تمثل السياسة الاستثمارية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن توظيفها وتعد مع السياسات الأخرى القلب النابض والدرع الواقي للاقتصاد من الأزمات والصدمات التي قد يتعرض لها. تتلخص آلية عمل السياسة الاستثمارية في استخدام مجموعة من الأدوات بجذب الاستثمار الأجنبي.

بشكل عام تعرف السياسة الاستثمارية بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجيهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم

وأولويات الاستثمار وتوزيعه، وكذا جنسيته وملكيته، فضلاً عن استراتيجيته الإنتاجية ونمطه (كفية، نريمان، 2018، 730) كل هذه الجوانب تكشف عن وجود أنواع مختلفة لسياسة الاستثمار، والتي بالتأكيد لن تكون إلا متماشية مع الظروف والامكانات الاقتصادية المتاحة في مدة زمنية محددة، أو تسعى لتحقيق أهداف محددة يحتاج إليها الاقتصاد في مرحلة تاريخية معينة.

إن الهدف الأساسي للسياسة الاستثمارية هو تحفيز الاستثمارات (المحلية أو الأجنبية)، وتنمية وتفعيل دور القطاع الخاص ضمن المجالات والقطاعات المختلفة، وعلى وفق حاجة البلد، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة، إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، والتي يمكن أن تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي مرتفع، وزيادة القيمة المضافة القومية (الناتج القومي) (Erin &Roberto2016,2).

من خلال ما تقدم نستنتج ان السياسات الاستثمارية هي مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، مع مراعاة تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، وتوزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، الأمر الذي يحقق درجة عالية من النمو والتوازن خلال مدة زمنية محددة، أما أدوات السياسة الاستثمارية فيمكن اجمالها بما يلي (الوائل، 2010، 19-21):

- 1- سياسة تحديد اولويات اختيار المشروعات الاستثمارية:
- 2- سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار:
- 3- سياسة توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص:
- 4- سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة:
- 5- سياسة توزيع الاستثمار على الأقاليم الاقتصادية:
- 6- سياسة الاستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي:
- 7- سياسة الاستثمار طبقاً لمصادر التمويل:

## ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر (مدخل نظري):

ثانياً: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الموضوعات الحديثة نسبيًا، ومن أهم المفاهيم الاقتصادية التي خصصت مساحة مهمة للتفكير وجذب انتباه العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية لذلك. ، تتمثل أهم التعريفات فيما يأتي:

تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا لمنظور منظمة التجارة العالمية (W.T.O) بأنه يحدث عندما يمتلك مستثمر مستقر في بلد ما أصلًا موجودًا في دولة أخرى" (الطاهر، شلاك، بن عليا، 2018: 136) ، والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك بقصد إدارتها (شهاب، متري، 2015: 9) أما تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فهو استثمار طويل الأمد. "يعكس المنفعة والسيطرة الدائمة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي موجود في بلد مضيف غير تلك التي ينتمون إلى جنسيتها، بشرط أن تكون نسبة ملكية الأسهم أو القوة التصويتية 10 ٪ أو أكثر". (خضر، 2015: 4).

يعد تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) هو الأكثر شمولاً بين التعريفات، إذ يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "استثمار ينطوي على امتلاك المستثمر لحصة لا تقل عن 10 ٪ من مجموع رأس المال أو عدد الأصوات في المشروع" (عبد العزيز، 2016: 44). وجاء تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر قانون الاستثمار رقم (13) تاريخ 12 سبتمبر 2006: توظيف رأس المال في أي نشاط اقتصادي أو مشروع يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني (قانون الاستثمار رقم 13، 2006).

يمكن من خلال التعريفات السابقة التوصل لتعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أن ذلك الاستثمار الذي يمتلكه ويديره المستثمر الأجنبي، إما بسبب امتلاكه الكامل له أو تملكه لجزء منه والذي يضمن له حق إدارة المشروع، وينقسم إلى عدة أشكال منها الأشكال المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، والاستثمار المشترك، والاستثمار في المشاريع وعمليات التجميع، والاستثمار في المناطق الحرة .

أما بالنسبة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف مناخ الاستثمار أنه "مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشكل بيئة الاستثمار التي يتخذ على أساسها قرار الاستثمار". (بركات، مراد، 2019: 138) وتضم مجموعة من المؤشرات المتشابهة في معظم مكوناتها، ومن أهمها:

1-: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال: تم ترتيب الاقتصادات حسب سهولة ممارسة الأعمال من (1) إلى (190) وجاء تقرير عام (2020) لممارسة أنشطة الأعمال تحت عنوان التدريب من أجل الإصلاح، الذي غطى مؤشرا عاما 2020: 190 اقتصاد (World Bank، 2020)، يتضمن التقرير (11) مجموعة عامة من المؤشرات الرئيسية.

2-: مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار: ويقصد به قدرة الدولة مدة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مختلف المجالات وجذب عناصر الإنتاج المتنقلة من الشركات ورؤوس الأموال والخبرة والمبتكرين ومبدعين في مختلف المجالات (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2013: 38)

وتعتمد هذه الجاذبية على ثلاث مجموعات رئيسية: تم من خلالها بناء المؤشر . (مجموعة المتطلبات الأساسية، ومجموعة العوامل الكامنة، ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية)، وتتكون كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية، إذ يبلغ عددها الإجمالي أحد عشر مؤشرا، والتي تنقسم بدورها إلى (52) متغيرا كمي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018: 24).

3- مؤشر كوفاس coface لمخاطر الدولة: صادر عن الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية، وهو يقدم خدمات تأمين ائتماني متخصصة في (66) بلدا، وقد بلغ صافي دخله لعام (2017) ما يقارب (83.2) مليون يورو (COFACE 2018). تقريبا.

تصدر تقارير مخاطر الدولة لنمو (160) دولة، وتصنف الدول، وفقاً لدرجة المخاطر إلى A 1 منخفضة المخاطر للغاية، و A 2 منخفضة المخاطر، أما A 3 تمثل مخاطر مرضية، و A 4 مخاطر معقولة، و B مخاطر عالية نسبياً، و C مخاطر عالية، وصولاً إلى D وتعني مخاطر عالية جداً، و E يمثل مخاطر كبيرة. (COFACE، 2018، 7).



4- مؤشر التنافسية العالمية: يرتب الاقتصادات وفقاً لقدرتها التنافسية، ويقسم القدرة التنافسية للدول إلى (12) مجالاً أو عموداً يمكن تضمينه في أربع مجموعات رئيسية وهي: البيئة التمكينية، ورأس المال البشري، والأسواق، ونظام الابتكار، يحتوي مؤشر التنافسية العالمية لعام 2019 على (98) مؤشراً فرعياً (3:2019، world economic forum).

5- مؤشر الحرية الاقتصادية: صادر عن مؤسسة هيريتاج بالتعاون مع صحيفة (Journal wall street)، وتصنف الدول في فئات، موزعة من (0) إلى (100) (4: 2019، Heritage Foundation). على النحو التالي: الحرية الاقتصادية الكاملة من (80) إلى (100)، (الحرية الاقتصادية شبه كاملة (من 70 إلى 79.9)، الحرية الاقتصادية المتوسطة (من 60 إلى 69.9)، والحرية الاقتصادية الضعيفة (من 50 إلى 59.9) حرية الاقتصادية المنعدمة (من 0 إلى 49.9)، (4:2019، The heritage foundation).

6- مؤشر التنمية البشرية: ويشمل مؤشراً لقياس مستوى التنمية في أكثر من (180) دولة في العالم. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015: 3) تتراوح قيمة المؤشر بين (صفر وواحد)، وكلما اقتربت هذه النقطة من واحد، ارتفع مستوى التنمية البشرية للبلد المعني، والعكس صحيح، يغطي المؤشر (188) دولة مصنفة في أربع مجموعات على النحو التالي: (17-18:2018، UNDP). تنمية بشرية عالية، وتنمية بشرية مرتفعة، وتنمية بشرية متوسطة، وتنمية بشرية منخفضة.

لذلك من الضروري أن توفر الدول المضيفة المناخ المناسب لتأسيس ومعرفة العناصر الأساسية التي يمكن أن تؤثر على قرارات الاستثمار الموجهة، لتزويدها بضرورة أن يكون كل هذا متماسكاً مع التطور والأهداف.

### ثالثاً: العلاقة النظرية بين السياسة الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر

لاشك في أن السياسة الاستثمارية لأي دولة تشمل مجموعة من السياسات معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كافة، وقد تؤثر هذه السياسة في استراتيجية وضع سياسة استثمارية مستدامة عن طريق تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة أدواتها.

كلما اعتمدت الدولة على نظرية نمو أو تنمية اقتصادية ملائمة للوضع الاقتصادي، كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار والعكس صحيح. أن المؤشرات الاقتصادية لفاعلية السياسة الاستثمارية والتي يمكن من خلالها قياس درجة جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار يمكن تحليلها على النحو الآتي:

#### 1- معيار درجة الانفتاح الاقتصادي:

يرتبط مفهوم الانفتاح الاقتصادي بسياسة الحرية الاقتصادية والتجارية وتخفيف القيود على الاستثمارات، ويعرف الانفتاح الاقتصادي على أنه: "تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية"، أي الإجراءات والسياسات الاقتصادية كافة الهادفة إلى تنظيم حركة التجارة، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الإنتاج الوطني ( عودة ، 2016 , 56 ).

أن درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي، كلما كانت عالية أصبح الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار، أما أهم مقاييس هذا المعيار يكون من خلال مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج القومي ، ومؤشر نسبة الواردات إلى الناتج القومي، كذلك مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي، درجة التركيز في الصادرات.

#### 2- معيار القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد المضيف أحد المحددات الرئيسة في جذب الاستثمارات الأجنبية كلما زادت هذه القوة، كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار، والعكس صحيح، وهنا يمكن استخدام مقياس ( معدل نمو الصادرات )، فكلما زاد هذا المعدل، دل على إن الاقتصاد يمتاز بقوة تنافسية، ومن ثم يكون جاذباً للاستثمار.

ولعل هذا يرجع إلى أن زيادة المركز التنافسي تعني زيادة قوة وقدرة الاقتصاد المضيف على مواجهة أي ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار

لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي. وزيادة القدرة على الإنتاجية التي تعزز القدرات التنافسية للبلدان مما يؤثر إيجابياً في زيادة الصادرات، والتي قد تزيد من النمو الاقتصادي اللازم (Anitha, 2012, 124).

3- معيار القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:

كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة، كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار، والعكس صحيح، ويستدل على ذلك من خلال عدة مقاييس هي (العرباوي، 2021، 41):

أ- قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي: إذ يعدّ هذا المؤشر من أهمّ الضمانات اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجهها الاقتصاد المضيف داخلياً أو خارجياً، فكلما زادت هذه الاحتياطيات، زادت كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، والعكس صحيح.

ب- نسبة الدين الخارجي أو نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الدخل القومي:

كلما انخفضت هذه النسبة، دلت على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، والعكس صحيح. وتجدر الإشارة إلى أن أزمة الدين الخارجي قد تعني استحالة عملية اقتراض خارجي فضلاً عن عدم القدرة على خدمة الالتزامات الجارية الناشئة عن الدين الخارجي .

ج- عجز أو فائض ميزان المدفوعات: الذي يؤثر في ميزان المدفوعات ومن ثم القدرة على الوفاء بالالتزامات، وهذا من شأنه أن يشكل تهديداً للاقتصاد المضيف لما يسببه من نزف للثروة وعدم قدرة الاقتصاد المضيف على مواجهة أية ظروف خارجية.

أما إذا كان هناك عجز متزايد في ميزان المدفوعات، فإنه يدل على عدم كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، والعكس صحيح، وهذا ينطبق في حالة الفائض في ميزان المدفوعات، وينسب العجز أو الفائض في هذا المقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4- معيار قوة الاقتصاد القومي واحتمالات نموه وتقدمه:

كلما زادت قوة الاقتصاد القومي، ارتفعت احتمالات نموه وتقدمه مما يجعل الاقتصاد جاذباً للاستثمار، والعكس صحيح (سكازون، 2016، 285)، ويستدل على ذلك بالمؤشرات التالية (العرباوي، 2021، 42).

أ- معدل النمو الاقتصادي: كلما ازداد هذا المعدل من سنة لأخرى، دل على قوة الاقتصاد القومي، والعكس صحيح، ونتيجة لذلك تقوم معظم الدول بتبني سياسات واستراتيجيات هدفها تحسين المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الاقتصادي للدول، فالاستثمار الأجنبي يمكن أن يسد الفجوة في الموارد والامكانيات غير المتوافرة في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي. كما ان اهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الرئيس للنمو، فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، وايضاً الاستثمار يخلق اساسيات ومقومات التنمية الاقتصادية.

تشير النظرية الاقتصادية الى وجود علاقة قوية بين الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي والمتمثل بالنتاج المحلي الاجمالي الحقيقي، فعن طريق المضاعف والمعدل يؤدي الاستثمار الى زيادة الطلب الكلي الفعال ومن ثم تفعيل الانشطة الاقتصادية المختلفة وزيادة التشغيل والانتاج الحقيقي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ليعبر ذلك عن علاقة طردية بين الاستثمار والنتاج المحلي الاجمالي بأنشطته وقطاعاته وهذا ما اثبتته الكثير من الدراسات الاقتصادية، وعلى وفق ما سبق يجري احتساب الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق مؤشرين: (قاسم، حسين، 2021، 92).

الأول- نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الثاني- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت. إن امكانية تحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي بالاعتماد على تدفقات الاستثمار الاجنبي يتوقف على قيمة

التدفقات والقنوات التي تتدفق فيها والقطاعات والأنشطة التي تستفيد من ذلك، في ظل فلسفة اقتصادية واضحة المعالم للبلد.

ب- معدل التضخم : كلما زاد معدل التضخم، دل على ضعف الاقتصاد القومي، والعكس صحيح.

ج- حجم السوق واحتمالات نموه: " فالأسواق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كانت قريبة من المواد الخام أو من أسواق كبيرة أخرى، ويقاس حجم السوق المحلية بحساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، إذ أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات".  
مما تقدم يمكن الوصول إلى نتيجة إجمالية وهي أنه إذا كانت معظم هذه المؤشرات ايجابية، يصبح الاقتصاد جاذباً للاستثمار مع ضرورة وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي، بهدف معالجة النقاط السلبية، أما إذا كانت معظم هذه المؤشرات سلبية، فإن الاقتصاد في هذه الحالة لن يكون جاذباً للاستثمار الاجنبي، على الرغم من انتهاج دول نامية عديدة سياسات اقتصادية من شأنها زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، إلا إنه ما زالت هنالك مخاطر وعوائق يتعرض لها الاستثمار الاجنبي غير المباشر، والتي تتمثل بالسياسات الحكومية واليات استقرار الأسعار، ومعدلات الفائدة.

كما يمكن القول إن السياسة الاستثمارية تشكل بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها دعماً ذاتياً لعملية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتدعيماً لقوة الاقتصاد، وعلى الدول النامية منها خاصة البحث عن منافذ وسبل جديدة للتمويل، بعيدة عن الطرائق الكلاسيكية المتمثلة في المصادر الربعية والمديونية من العالم الخارجي وما تمثله من عبء على الاقتصادات الوطنية جراء خدمة الديون، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أنجع سبل التمويل الدولية الفعالة، لذا عملت الدول على تهيئة المناخ الاستثماري لجذبه واستقراره.

## المبحث الثاني: أثر السياسة الاستثمارية في الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (2004-2020)

بعد ان بحثنا في الجانب النظري لدور السياسة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر, يمكننا من الوصول إلى مؤشرات السياسة الاستثمارية المرغوب فيها , إذ تؤدي السياسة الاستثمارية في العراق دورًا محوريًا في خلق المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر, وفي دراستنا لحالة العراق سوف نتعرف على هذه العلاقة بين متغيرات الاقتصاد (نمو الصادرات, الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي فائض او نسبة الدين الخارجي, ومعدل النمو, من جهة , وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة اخرى الذي يمكننا من الوصول إلى النتائج المرغوب فيها مع اتباعها بالتحليل الاتي:

### 1- القوة التنافسية للاقتصاد العراقي: (معدل نمو الصادرات)

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد المضيف أحد المؤشرات الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق ، فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد العراقي, كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس صحيح، إذ يفضل المستثمر الأجنبي الاقتصادات ذات المركز التنافسي القوي، وهذا ما يعكس قوة وقدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة أية ظروف خارجية، (محمد , رياض, 2013, 26) ويستدل على ذلك من خلال مؤشر نمو الصادرات فكلما زاد هذا المعدل دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد العراقي، والعكس صحيح، فنجاح السياسة التصديرية يزيد من فرص الاستثمار اعتماداً على التقدم في التصدير واحتمالات ازدهاره.

لكن على الرغم من ارتفاع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر , إلا أنها مازالت دون المستوى المطلوب والسبب بالدرجة الأولى يعود الى دور بعض مؤشرات السياسة الاستثمارية خلال هذه المدة (2004-2020) حسب القراءة التحليلية لمعطيات الجدول الآتي.

جدول (1) تطور مؤشرات السياسة الاستثمارية في العراق للمدة (2004-2020) ( مليون

دولار /%)

معدل النمو %	مقياس القدرة على إدارة الاقتصاد القومي			معدل نمو الصادرات	مقياس القوة التنافسية للاقتصاد القومي	الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد	السنوات
	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي %	قيمة الدين الخارجي مليون دولار	قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الاجنبي				
53.4	240,5	88134	9395	-		300	2004
1.7	141,1	70626	12250	33,1		515.30	2005
5.6	88,9	57914	18110	28,8		383	2006
1.9	68,3	60639	30452	29,5		971.80	2007
7.5	35,5	46679	49219	38,0		1855.70	2008
(4.1)	42,2	46949	44335	(38,1)		1598.30	2009
6.9	39,9	57025	50622	31,3		1396.20	2010
9.5	42,9	61266	61034	54,0		1882.30	2011
6.6	26,5	57706	70327	18,2		3400.40	2012
7.6	25,2	25200	77597	(4,7)		2335.30	2013
(2.2)	30,9	30900	64209	(4,9)		10176.40	2014
2.6	40,5	40500	53824	(39,9)		7574.20	2015
11,2	38.1	38100	450010	(19,6)		6255.90	2016
1,8	36.2	36200	490461	39,4		5032.40	2017
1.1	32.5	32500	63789	50,1		4885.5	2018
29,1	32.4	32240	66889	(5,5)		3076.4	2019
(1,8)	32.7	32200	64763	(42,6)		2896.3	2020
			12.02	(20.1)			معدل النمو المركب

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً إلى:

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (أعداد متفرقة) قسم الحسابات القومية، النشرة الإحصائية.

2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، (أعداد متفرقة) النشرة الإحصائية السنوية.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (سنوات متعددة)، تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، صفحات متعددة.

#### 4-الارقام بين قوسين تعني سالب.

ان الصادرات لاي دولة تواجه حالة عدم الاستقرار في مؤشرات التجارة الخارجية, بسبب عوامل ترتبط بشكل مباشر بالهيكل الاقتصادي للدولة , إذ ان اغلب صادرات العراق هي من المواد الاولية والتي تكون شديدة الحساسية لظروف الاسواق العالمية ومن ثم فالاستيرادات هي الأخرى تكون عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة للاعتماد المباشر في تمويل الاستيرادات المطلوبة على الايرادات والصادرات(عباس,السالم,2017, 160).

ان معدلات نمو الصادرات منخفضة ماعدا بعض السنوات ويعزا ذلك إلى انخفاض اسعار النفط فحققت معدل نمو مركب سالباً بلغ (-20.1%) للمدة (2004 - 2020 ) يرجع السبب في ذلك إلى تذبذب إيرادات الصادرات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي, وهذا يؤكد لنا حقيقة وهي أن معدلات النمو الاقتصادي في العراق لا تعبر في الواقع عن نمو حقيقي ناجم عن تحولات هيكلية في الاقتصاد، وإنما ناجمة عن مساهمة العوائد النفطية التي غالباً ما تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية( التميمي: 2015, 102) .

عند مقارنة المعطيات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، مع معطيات الجدول التي تحتوي على معدل نمو الصادرات العراقية خلال مدة الدراسة المتوافرة في الجدول المذكور آنفاً ، نلاحظ أن السنوات التي انخفضت فيها نسبة نمو الصادرات هما (2016-2013) ,بالمقابل ارتفعت فيهما حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، وعند ارتفاع نسبة نمو الصادرات خلال السنتين (2017 و 2018) بالمقابل انخفض حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للعامين 2017 و2018 والشئ نفسه بالنسبة للسنتين(2019 و2020) ، وهذا ما يؤكد التأثير السلبي لنسبة نمو الصادرات العراقية في الإستثمار الأجنبي المباشر, وهذا يعني ان ارتفاع نمو الصادرات عامل جيد لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر



, وبما ان الصادرات العراقية هي عبارة عن صادرات النفط وليس صادرات سلع وخدمات , ومن ثم لا يعد مصدر قوة للاقتصاد العراقي وانما مصدر ضعف ويعزى هذا الاختلاف في النسبة إلى تغير سعر البرميل من النفط.

## 2- القدرة على إدارة الاقتصاد العراقي: ( حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية )

إن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر واستمرار تدفقه مرهون بحسن إدارة الاقتصاد العراقي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسيات لمواجهة هذه الظروف، ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد العراقي نجد ان حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية، يعد من أهم الضمانات اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجهها الاقتصاد العراقي داخليا أو خارجياً، ويمكن إبراز التطورات الحاصلة في الاحتياطيات من العملة الصعبة بفحص الجدول(1).

من خلال قراءة الجدول السابق، يلاحظ ارتفاع وتيرة احتياطيات الصرف فقد قفزت من 9.395 مليارات دولار خلال العام 2004 إلى 64.763 مليار دولار في عام 2020، وذلك نتيجة لتزايد عائدات التصدير للنفط، وتكمن أهمية هذه الاحتياطيات في مواجهة الصدمات الخارجية للاقتصاد، كما أنها تضمن الإدارة المرنة لسعر صرف الدينار بما ينسجم مع أهداف القدرة التنافسية الخارجية وهو الاقتصاد الوطني، مما أدى ذلك إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة نفسها .

## 3- القدرة على إدارة الاقتصاد العراقي: ( نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي )

الجدول (1) يوضح نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، هذه النسب بدأت مرتفعة جداً في العام الاول اي عام 2004 إذ بلغت (240.5%) وبهذا الارتفاع ، بدأت عدة قرارات وإجراءات أسهمت في قدرتها على تخفيض ديونها، بالنسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي، بما في ذلك اتفاقيات نادي باريس مع الدائنين وعودة قطاع النفط

تدرجياً إلى قدراته الإنتاجية الفعلية ، حتى عند مستويات أقل من مستويات الذروة في السنوات السابقة ، مما أسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم انخفاض نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت أدنى نسبة عام 2013 بنسبة (25.2%) ، ونلاحظ أن هذه النسبة تقع ضمن حدود المؤشر ، وقد حدد ذلك جهات دولية في هذا المجال ، وبذلك استطاعت الحكومة العراقية السيطرة نسبياً على هذه الديون ، من خلال قدرتها على تسوية وخدمة هذه الديون ، مما مكنها لاحقاً من الحصول على قروض خارجية وداخلية مع انخفاض أسعار النفط ودخول داعش عام 2014، هذه زادت النسب المئوية في الأعوام 2014 و 2015 و 2016 على التوالي لكنها عادت للانخفاض خلال الأعوام 2017 و 2018 و 2019 و 2020 بعد تحسن أسعار النفط وتراجع نفوذ داعش الإرهابي ومتطلبات الحرب عليه مع هذا الانخفاض، ولم تتجاوز النسبة المذكورة المستويات المحددة دولياً.

ويمكن الاستنتاج من خلال هذا المؤشر أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، قد انخفضت نسبياً ، وأنها كانت ضمن الحدود الدنيا المسموح بها دولياً ، وحتى في حالة ارتفاعها مرة أخرى بقيت ضمن الحدود العليا، لكن ما يؤثر في هذا الجانب هو أن نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي في العراق تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في أسعار النفط وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق ، لأن قطاع النفط هو أكبر مساهم في تشكيل الناتج، في الحكومة العراقية إعادة النظر في سياساتها الاستثمارية من أجل دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ورفع مساهمتها في الناتج من جهة ، وتعزيز الموارد الأخرى في تمويل الميزانية من جهة أخرى.

#### 4- معيار قوة الاقتصاد العراقي (معدل النمو %):

يعد النمو الاقتصادي بحد ذاته مؤشراً مهماً لتقييم السياسات الاقتصادية والنظم الاقتصادية القائمة فهو بمثابة مقياس لكفاءة الاداء الاقتصادي، ولقد اتفقت الدراسات على

ان النمو الاقتصادي يمكن ادراكه من خلال دلالات معينة تسمى المؤشرات، ومنها المؤشرات الاقتصادية التي توفرها الحسابات القومية (مؤشر الناتج المحلي الإجمالي)(عباس, والسالم:2017, 131).

يعد الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساساً للشركات متعددة الجنسية التي تبحث عن نمو أو نفاذ في أسواق جديدة، أو التي تسعى إلى زيادة حصتها من اسواق الدول المضيفة، فان عدداً من خبراء الاستثمار يشير إلى أن الشركات الأجنبية تتلاءم مع الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي الكبير، لأن تزايد قيم الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف يسهم في توفير الإمكانيات اللازمة للشركات الأجنبية لتحقيق اقتصادات الحجم الأمثل، فضلاً عن زيادة الطلب المحلي في البلد المضيف على إنتاج هذه الشركات. (عليوي, 2016, 211).

إذ يتبين أن الاقتصاد العراقي قد حقق معدلات نمو غير مستقرة حتى وإن كانت إيجابية تراوحت ما بين 6,9 و 02 %، وكانت في بعض السنوات (2004 مثلاً) أعلى من متوسط معدل النمو العالمي إلا أنها في سنوات أخرى كانت أدنى منه بكثير، بالرغم من استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية، ويفسر ذلك بتراجع شركة سومو على إنجاز العديد من المشروعات في عام 2020، وعلى الرغم من ذلك يبقى قطاع النفط يشكل عصب الاقتصاد العراقي.

أي أنه كلما ازداد معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، من المتوقع أن يزيد الاستثمار الاجنبي المباشر، إن التوسع في التصدير يؤدي إلى تنشيط الاستهلاك المحلي، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية، ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة.

## المبحث الثالث: التحليل القياسي للسياسة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي الى العراق

نحاول في هذا المبحث إجراء دراسة قياسية للمدة (2004-2020) نبرز من خلالها تأثير السياسة الاستثمارية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق لذلك تم الاستناد إلى النموذج القياسي لربط انحدار الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير معتمد على أدوات السياسة الاستثمارية كمتغيرات مستقلة والتي تم تناولها في التحليل الوصفي النظري.  
نموذج ومتغيرات الدراسة:

1 - توصيف النموذج : يتمثل النموذج القياسي بالعلاقة الدالية التالية:

$$Y = f ( X_1 , X_2 , X_3 , X_4 ) \quad \text{إذ أن :-}$$

$Y$  - المتغير المعتمد ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في العراق للمدة (2004 - 2020)

$X_1$  - المتغير المستقل الأول وهو معيار القوة التنافسية للاقتصاد القومي والذي يقاس عن طريق مؤشر معدل نمو الصادرات. ومما لا شك فيه أن التأثير الاقتصادي المفترض لهذا المتغير المستقل على المتغير المعتمد (FDI) هو تأثير إيجابي، كون أن ارتفاع مؤشر تنافسية الاقتصاد من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والداعمة للأنشطة الاقتصادية في الدولة عموماً والأنشطة الاستثمارية على وجه الخصوص.

$X_2$  - المتغير المستقل الثاني ويمثل قيمة الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية التي يذخر بها الاقتصاد الوطني، إذ يعبر قيم هذه الاحتياطات عن القوة الاقتصادية للدولة في مواجهة الأزمات الطارئة والمحتملة بغية المحافظة على كيانها الاقتصادي لدرء أي مشكلة تخل بالأمن الاقتصادي، فهناك علاقة طردية بين الخزين الإستراتيجي من النقد الأجنبي المتاح لدى الدولة وبين قدرتها على جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية. لذا بات تأثير هذا المتغير المستقل إيجابياً في المتغير المعتمد (FDI).

$X_3$ - المتغير المستقل الثالث الذي يعبر عن مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن التأثير المحتمل لهذا المتغير المستقل على المتغير المعتمد (FDI) هو تأثير سلبي، كون أن ارتفاع نسبة الدين الخارجي يعكس مدى هشاشة النظام الاقتصادي للدولة وضعف أدائها التنموي، وسيكون تصاعد نسبة هذا المتغير ( $X_3$ ) بمثابة أحد العوامل التي تقوض النشاط الاستثماري للبلد ولا تحفز المستثمرين الأجانب على الدخول باستثماراتهم إلى الاقتصاد القومي.

$X_4$ - المتغير المستقل الرابع ويشير إلى معدل النمو للاقتصاد العراقي، إذ أن تطور النشاط الاقتصادي وازدهاره هو أحد أهم العناصر الجاذبة والمشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فإن التأثير المنطقي للنمو الاقتصادي هو تأثير إيجابي في قيمة المتغير المعتمد (FDI) طالما كان معدل النمو إيجابياً، والعكس يحدث عندما يتراجع النمو الاقتصادي.

2- تقدير النموذج القياسي : سيتم تقدير النموذج القياسي بأربع صيغ هي الصيغة الخطية، والصيغة اللوغارتمية، والصيغة نصف اللوغارتمية ل(X)، والصيغة نصف اللوغارتمية ل(Y) اعتماداً على البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج للمدة (2004 - 2020) وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) التي توصف تقديراتها بالكفاءة وعدم التحيز على وفق خاصية (BLUE) أي أفضل تقديرات خطية غير متحيزة على وفق برنامج (Eviews) مع أهم مؤشرات الإحصائية والقياسية المتمثلة بمعنوية المعلمات المقدر (اختبار T) ومعنوية النموذج القياسي (اختبار F) وجوهية النموذج (معامل التحديد  $R^2$ ) و (معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$ )، فضلاً عن اختبارات المشكلات القياسية المتمثلة باختبار دورين واتسون (D-W) لمشكلة الارتباط الذاتي، واختبار معامل تضخم التباين (VIF) لمشكلة التعدد الخطي، واختبار معامل ارتباط الرتب لسبيرمان (T.R Spearman) لمشكلة عدم التجانس وعلى النحو الآتي :-

## الجدول ( 2 )

### قياس أثر السياسة الاستثمارية في العراق على الاستثمار الأجنبي المباشر

	Regression Equations	F	Determinat ion Factor	D-W	VIF	T.R Spearman
1	$Y = 0.029 - 17.82 X_1 + 0.049 X_2 + 8.051 X_3 - 0.148 X_4$ $tc = 2.696 \quad -3.604 \quad 2.893 \quad 0.729 \quad -2.645$ $P = 0.028 \quad 0.001 \quad 0.002 \quad 0.265 \quad 0.047$	8.535 P = 0.000	R <sup>2</sup> =0.674 R <sup>2</sup> =0.661	2.25 7	3.011 7.387 5.462 8.502	t *=0.715 P = 0.462
2	$\ln Y = -3.551 + 15.72 \ln X_1 - 9.453 \ln X_2 - 24.43 \ln X_3 + 0.055 \ln X_4$ $tc = -2.827 \quad 0.736 \quad -1.237 \quad -2.534 \quad 0.217$ $P = 0.001 \quad 0.301 \quad 0.195 \quad 0.005 \quad 0.853$	2.167 P = 0.048	R <sup>2</sup> =0.338 R <sup>2</sup> =0.333	2.42 1	6.842 9.947 12.03 8.369	t *=1.185 P = 0.135
3	$Y = 1.057 + 67.81 \ln X_1 - 0.004 \ln X_2 + 18.33 \ln X_3 + 7.232 \ln X_4$ $tc = 0.875 \quad 0.406 \quad -3.932 \quad 1.537 \quad 0.539$ $P = 0.332 \quad 0.529 \quad 0.000 \quad 0.269 \quad 0.4721$	0.692 P = 0.542	R <sup>2</sup> =0.582 R <sup>2</sup> =0.571	3.75 5	14.08 22.05 18.67 10.12	t *=3.736 P = 0.002
4	$\ln Y = 1.795 - 0.058 X_1 + 87.96 X_2 - 11.97 X_3 - 37.54 X_4$ $tc = 2.269 \quad -1.176 \quad 0.356 \quad -1.661 \quad -0.211$ $P = 0.047 \quad 0.323 \quad 0.712 \quad 0.327 \quad 0.845$	1.071 P = 0.424	R <sup>2</sup> =0.602 R <sup>2</sup> =0.593	1.45 5	4.775 8.324 6.027 3.981	t *=0.967 P = 0.244

المصدر : أعداد الباحثة وفقاً لبرنامج (Eviews) وتطبيق البيانات الخاصة بالنموذج والمعروضة في

## الجدول ( 1 )

3- اختبار النموذج القياسي : سيتم اعتماد النموذج الذي يجتاز بنجاح الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية. ومن متابعة النتائج المعروضة في الجدول (2) يتضح أن

النموذج الأول (الصيغة الخطية) قد حاز على أفضل تلك المؤشرات وكما يلي:-

أ - الاختبارات الاقتصادية : إن نموذج الصيغة الخطية يعد هو الأفضل اقتصادياً من بين النماذج المعروضة في الجدول المذكور آنفاً، كونه الأكثر توافقاً من حيث قيم وإشارة المعلمات المقدرة مع التوصيف المعروض للتأثير الاقتصادي للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد والذي استند إلى الجانب الاقتصادي للدراسة. في حين عانت تقديرات الصيغ الأخرى من عدم مطابقتها للجانب النظري ومخالفتها لطبيعة التأثيرات الاقتصادية التي تؤديها تلك المتغيرات المستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل المتغير المعتمد.

ب - الاختبارات الإحصائية : اعتماداً على معنوية النماذج المقدرة التي يبينها اختبار (F) فإن النموذجين الأول والثاني كانا معنويين ومقبولين إحصائياً، بيد أن النموذج الأول (الصيغة

الخطية) هو الأفضل معنوية عند مستوى (0.01)، أما النموذجان الثالث والرابع فقد فشلا في جميع المؤشرات الإحصائية ولم ينجحا في اجتياز هذا الاختبار. أما من حيث معنوية المعلمات المقدره، فأن اختبار (t) قد بين أيضاً أن معاملات الصيغة الخطية كانت الأكثر معنوية وقبولاً إحصائياً من الصيغة اللوغارتمية المزدوجة. وبالنسبة لاختبار جوهرية النموذج اعتماداً على قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح، فأن الصيغة الخطية كانت الأعلى والأفضل من بين تلك الصيغ، إذ بلغت قيمة هذا المعامل حوالي ( $R^2 = 0.67$ ) ( $\check{R}^2 = 0.66$ ) على الترتيب، وهذا يعني أن ثلثي التأثير أي حوالي (66%) من التغيرات التي تطرأ على قيمة المتغير المعتمد (FDI) سببها متغيرات السياسة الاستثمارية المضمنة في النموذج (الصيغة الخطية)، أما النسبة المتبقية (33%) فتعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي وعُدَّ تأثيرها ضمن تأثيرات المتغير العشوائي.

ج - الاختبارات القياسية : وهي اختبار المشكلات القياسية المتمثلة بالارتباط الذاتي والتعدد الخطي وعدم التجانس، وسيتم التركيز في مراجعة هذه الاختبارات فقط على النموذجين الأول والثاني كونهما قد اجتازا الاختبار الاقتصادي والإحصائي بنجاح. فلم يعانِ النموذجان من مشكلة الارتباط الذاتي على وفق قيمة دوربن-واتسون (D-W) المحسوبة التي وقعت في منطقة القبول عند المنتصف، وهي منطقة قبول فرضية عدم وجود المشكلة، فبلغت على الترتيب حوالي (D-W=2.257) (D-W=2.421). في حين أشارت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة إلى أن الصيغة الخطية هي الصيغة الوحيدة في النماذج الأربعة التي لم تعانِ من مشكلة التعدد الخطي كون قيمة هذا المعامل لم تتجاوز عشر درجات. أما اختبار مشكلة عدم التجانس، فقد أكدت قيمة ( $t^*$ ) لمعامل ارتباط الرتب لسبيرمان أنه باستثناء النموذج الثالث (الصيغة نصف اللوغارتمية لـ X) والتي رفضت فرضية ثبات التباين وقبلت الفرضية البديلة (عدم تجانس التباين) ومن ثم عانت من هذه المشكلة المستعصية، فأن بقية النماذج قد نجحت في تجاوز هذا الاختبار ولم تتعرض

لخطر مشكلة عدم التجانس بسبب انخفاض القيمة المحسوبة لاختبار ( $t^*$ ) التي أدت إلى قبول فرضية ثبات التباين ورفض الفرضية البديلة في نماذج كل من الصيغة الخطية واللوغارتمية المزدوجة ونصف اللوغارتمية (لـ  $Y$ ) .

4- تحليل النموذج القياسي : لقد تم اختيار الصيغة الخطية الأولى لأنها الصيغة التي اجتازت جميع الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية بنجاح، وبذلك سيقصر التحليل الاقتصادي للنموذج القياسي على هذه الصيغة.

لقد كان المقطع الصادي في النموذج مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وموجب الإشارة ليشير إلى أنه في حالة غياب المتغيرات المستقلة للسياسة الاستثمارية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيتدفق للاقتصاد الوطني ولكن بمعدلات ضئيلة جداً لا تتجاوز (3%).

أما تأثير المتغيرات المستقلة، فإن المتغير الأول ( $X_1$ ) كان معنوياً عند مستوى (0.01) بيد أن هذا المتغير كان سالب الإشارة ليبين التأثير العكسي لمعيار تنافسية الاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يخالف المنطق الاقتصادي العام، إلا أن الأمر مقبولاً فيما يخص العراق كونه يمتلك اقتصاداً ريعياً يعاني من جملة من المشكلات والاختلالات ومن ثم لا يمتلك الاقتصاد العراقي مستوى مقبولاً من التنافسية التي تجعله جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، فعندما تتغير قيمة المتغير ( $X_1$ ) بمقدار وحدة واحدة، فإن ذلك سيؤدي إلى تراجع قيمة المتغير المعتمد (FDI) بمقدار (17.82).

أما المتغير المستقل الثاني ( $X_2$ ) فقد كان أيضاً معنوياً عند مستوى (0.01)، وموجب الإشارة ليعكس التأثير الإيجابي للاحتياطيات النقدية من العملات الصعبة على الاستثمار الأجنبي المباشر، كون العراق من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والتي تتمتع بوفرة في موارد النقد الأجنبي وبخاصة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط العالمية، فعندما تزداد هذه الاحتياطيات بمقدار وحدة واحدة، فإن قيمة المتغير المعتمد (FDI) ستزداد بمقدار متواضع يبلغ نحو (0.049).



وفيما يتعلق بتأثير المتغير المستقل الثالث ( $X_3$ ) فلم يكن معنوياً، ومن ثم لم يقبل إحصائياً، وهذا يعني قبول فرضية العدم، أي عدم وجود أي تأثير اقتصادي لمؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على المتغير المعتمد المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر. إذ تبين لنا من خلال الجدول (1) ان اجمالي الدين العام في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض للسنوات (2004-2020) اذ بلغ عام 2004 (240,5) مليار دولار الى ان وصل عام 2020 مبلغ (32.4) مليار دولار كأعلى رصيد مديونية وان سبب زيادة الدين العام للسنتين الأخيرتين كفيل بإعطائنا مؤشراً عن الوضع الاقتصادي غير المتوازن للعراق نتيجة لأسباب عدة ابرزها ازدياد النفقات الجارية والعسكرية منها على وجه الخصوص وتمويل المهجرين، يتبين أن إجمالي الدين الخارجي تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في أسعار النفط وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق ، لأن قطاع النفط هو أكبر مساهم في تشكيل الناتج.

عند ارتفاع الدين إلى مستويات عالية نسبة إلى الناتج المحلي، تبدأ مخاوف المستثمرين من عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، ولذا يتزايد عرض السندات الحكومية للبيع في السوق المالية فتتخفف أسعارها وترتفع أسعار الفائدة، وفي الوقت نفسه تصبح مدفوعات الفائدة ثقيلة على الموازنة العامة ويفاقم مشكلة المديونية تسديدها بدين جديد، وهكذا تظهر أزمة الديون السيادية، مع ذلك يستطيع البنك المركزي شراء السندات الحكومية كي يحول دون انخفاض اسعارها ويحافظ على المستوى المرغوب في سعر الفائدة، هذه العملية هي تنقيد الدين وتندرج إجرائياً ضمن ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة.

أما تأثير المتغير المستقل الرابع ( $X_4$ ) الذي يعبر عن معدل النمو الاقتصادي فقد كان معنوياً ومقبولاً إحصائياً عند مستوى (0.05)، لا بد من القول إن معدلات النمو في الاقتصاد العراقي خلال سنوات الدراسة متدهورة وفي اضطراب مستمر تعكس فيه صورة التلكوء والاختلال في بنية الاقتصاد القومي عموماً والناتج المحلي الإجمالي على وجه الخصوص.

وبما إن طبيعة الاقتصاد العراقي كاققتصاد أحادي التصدير جعلت من معدلات نموه الحقيقية عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية, كما أن الارتفاع المستمر الذي شهدته الأسعار أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات النمو في العراق والجدول (1) وضح ذلك. ومن ثم ليس من المستغرب أن يكون لهذا المتغير المهم تأثير سلبي يعكس العلاقة العكسية بين المتغير المستقل ( $X_4$ ) والمتغير المعتمد (FDI)، وليعبر فيه عن معدل التدهور فعندما يزداد ( $X_4$ ) بمقدار وحدة واحدة، فهذا يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع بمقدار (0.148) وحدة.

**الخاتمة:** كان الهدف من هذا البحث هو إبراز دور السياسة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة المدروسة (2004-2020)، من خلال استهداف المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في، عرض النقد، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، وسعر الفائدة .

### أولاً: الاستنتاجات:

إن فرضية الدراسة قد تحققت بناءً على الاستنتاجات التالية:-

- 1- على الرغم من التحسن في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق ، إلا أنه لا يزال بعيداً عن الأهداف والإمكانات التي تم تسخيرها له ، ولا تزال حصته من الناتج المحلي ضعيفة ، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمته 1.5% كمتوسط للمدة 2004-2020. أي عدم تحقق فرضية البحث.
- 2- من أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على الاستقرار الاقتصادي ومساعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، (معدل نمو الصادرات)، و ( حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية )، و ( نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي)، و (معدل النمو %)

- 3- العلاقة بين السياسة الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ,علاقة مهمة ، ولها دور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي. استقطابه ولا بد من الوصول إلى نسج هذه العلاقة.
- 4- على الرغم من أهمية السياسة الاستثمارية في العراق ، إلا أنها تؤدي دورًا محدودًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فالأخير إقتصاد ريعي يجعل السياسة الاستثمارية, دورًا محدودًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 5- لم يكن للسياسة الاستثمارية دور فاعل في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر, وذلك من خلال تحليل مؤشرات هذه السياسة المتمثلة بالقوة التنافسية للاقتصاد العراقي, القدرة على إدارة الاقتصاد العراقي, ومعيار قوة الاقتصاد العراقي ,ف عند ارتفاع الدين الى مستويات عالية نسبة إلى الناتج المحلي، تبدأ مخاوف المستثمرين من عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وان معدلات نموه الحقيقية عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية, كما أن الارتفاع المستمر الذي يعد السبب في ذلك أدى إلى تذبذب إيرادات الصادرات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي, وهذا يؤكد لنا حقيقة ان هذه المؤشرات لم يكن لها دور فاعل في جذب الاستثمار الاجنبي إلى العراق. وتفسير ذلك كما تبين في البحث هو بسبب غياب الأسس لانطلاق السياسات منها بحيث تكون قادرة على التشخيص الدقيق للمشكلات والتوصيف الحكيم للعلاج.
- 6- عند بناء النموذج القياسي تبين أن كل من تنافسية الاقتصاد العراقي, والاحتياجات النقدية من العملات الصعبة, ومعدلات النمو في الاقتصاد العراقي, ذات تأثيرات معنوية في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) لنجاحها في الاختبارات الاحصائية والقياسية في حين ان مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يكن معنويًا، ومن ثم لم يقبل إحصائيًا .
- 7- إثبات فرضية البحث وتحققها والتي تنص على أن (عدم وجود دور للسياسة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق.

## ثانياً التوصيات

وفيما يأتي بعض التوصيات المقترحة بشأن فاعلية السياسة الاستثمارية لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق:

1. لا يمكن إنكار دور السياسة الاستثمارية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما لا يمكن الاستغناء عنها إلا أن هناك سياسات أخرى كالسياسة المالية، و السياسة التجارية، والسياسة النقدية، التي لها دور مهم أيضاً في جذبها و ضرورة التنسيق والتكامل بين السياسات المختلفة لاجتذاب أكبر قدر ممكن منها .
2. ضرورة قيام الحكومة العراقية بتشريع العديد من القوانين المساندة لقانون الاستثمار والالزمة لتفعيل قانون الاستثمار وتعديلاته كقوانين منع الاغراق، و حماية المنتج الوطني، وغيرها وتوفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية من منافسة المنتجات المثيلة المستوردة.
3. يجب على الحكومة العراقية أن تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإستراتيجية والحساسة، كالقطاع الزراعي .
4. اعادة النظر بقوانين الضرائب والرسوم واصدار تشريعات تسهم في تفعيل قانون الاستثمار وتعديلاته بغية توجيه انشطة الشركات الاجنبية من خلال الحوافز الضريبية التصديرية وحوافز تأهيل الكوادر البشرية نحو قطاعات هادفه.
5. يجب الاستفادة من تجارب بعض الدول في الاهتمام بترويج الاستثمارات سواء بالتعاون مع الهيآت الدولية التي لها دور في هذا المجال مثل وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف التابعة للبنك الدولي ، أو إقامة مكتب للترويج وتقديم الخدمات الاستثمارية ويتطلب ذلك ضرورة خلق قاعدة بيانات شاملة عن فرص الاستثمار.
6. العمل على تحسين مرتبة العراق في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، وتقدير نسبة تغير السياسات الاستثمارية والذي سيقدر التقدم في مرتبة العراقي في المؤشر المذكور .

7. محاربة الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية من خلال تفعيل القوانين وتطبيقها من قبل الأجهزة الرقابية .

#### المصادر:

1. كفيث، علوي شمس نريمان،(2018)، مراجعة الأطر القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبية - الضمانات والحوافز، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد (3)، المجلد ( 10)، مصر، المركز القومي للبحوث.
2. Erin Scronce & Roberto Echandi مدونات البنك الدولي , 2016, موقع متاح على الانترنت <https://ictsd.iisd.org/about-us/roberto-echandi>
3. الوائلي، رياض نعيم عروق , 2010, سياسات الاستثمار في العراق ومدى مساهمتها في تنمية القطاع الخاص للمدة ( 1958-2008) رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد, جامعة القادسية.
4. الطاهر ,قادري ,محمد ، رابح شيلق، وعبد القادر بن علية ( 2018 ) واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات, مجلة تنوير للدراسات الأدبية والانسانية، عدد (2)، مجلد(1)، الجزائر ,جامعة زيان عاشور الجلفة.
5. شهاب :سعد عجيل ، متري :علاء صابر حليم:2015, أثر المؤشرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة، المجلة العلمية، العدد 58 ,كلية التجارة، جامعة أسيوط،
6. خضر :احسان ، ( 2015)،الإستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا , مجلة جسر التنمية ، الكويت، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 32 .
7. عبد العزيز :وفاء, عبد السميع يونس ، (2016),دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في اندونيسيا ، الطبعة الأولى ,المكتب العربي للمعارف ،
8. قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المواد ( 10 / 11 / 12 / 15), جريدة الوقائع العراقية( الصادرة من وزارة العدل) ,العدد 4031, في 17-1-2007, العراق, بغداد

9. بركات عماد الدين, مراد, نور الدين (2019), مناخ الاستثمار الإداري وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية, مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية , العدد(6), الجزائر, مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية .
10. World Bank. (2020) Consulté le 07 25, 2020, sur, <https://www.doingbusiness.org>
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2018) مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار, الكويت.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2013) مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار, الكويت.
13. COFACE. (2018). COFACE country and sector risks – handbook, champagne printing France. France: champagne printing
14. world economic forum. (2019). Consulté le 07 12, 2019, sur <https://www.weforum.org>
15. The heritage foundation. (2019). Consulté le 07 17, 2019, sur <https://www.heritage.org>.
16. United Nations Development Programme. (2018) Human Development Evidence and Indicators.. New York
17. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، الأمم المتحدة، 2016.
18. عودة, محمد حسن ،(2016) دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (1)، العدد (37) , جامعة الكوفة, كلية الادارة والاقتصاد.
19. Anitha, R. (2012). Foreign Direct Investment and Economic Growth in India. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, Vol. 18, (1) .

20. العريايوي, منال(2021) فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, اطروحة دكتوراه , غير منشورة ,جامعة جيلالي ليايس, الجمهورية الجزائرية الديمقراطية.
21. سكاوزن :مارك, (2016), قوة الاقتصاد , كيف يُغيّر جيل جديد من الاقتصاديين العالم , ترجمة , شيماء طه الريدي ,ط1 , مصر ,مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة .
22. قاسم,د.سعاد عبد القادر,و علي ,د.حسين, فدوه, (2021),قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات الاردنية,المجلد(10)العدد (37),آذار,جامعة دهوك, كلية مجلة الإدارة والإقتصاد .
23. محمد,سيف عبد الجبار, رياض ,مصطفى محمد,(2013),الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية وزارة المالية -الدائرة الاقتصادية قسم العلاقات الدولية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية, جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد.
24. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (أعداد متفرقة) قسم الحسابات القومية، النشرة الإحصائية.
25. البنك المركزي العراقي,المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، (أعداد متفرقة) النشرة الإحصائية السنوية.
26. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(سنوات متعددة), تقرير مناخ الاستثمار , الكويت ،صفحات متعددة.
27. محمد,د.عباس علي ,وسالم د.احمد جبر,(2020),الاستدامة الاقتصادية,طرق القياس وإمكانية تحقيقها في الاقتصاد العراقي ,مجلة الاقتصادي الخليجي, العدد (43) آذار , جامعة البصرة مركز , دراسات البصرة والخليج العربي.
28. التميمي :د سامي عبيد محمد ,(2015),النظام الاقتصادي العالمي , ط1. لبنان ,دار ومكتبة البصائر.
29. عليوي ,أثير عبد الله , (2016) أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2000-2014),المجلد (7) ,ملحق

العدد(4),المجلة العلمية الدراسات التجارية والبدنية, جامعة قناة السويس , كلية التجارة  
الاسماعيلية.